مجلة
مجمع اللغة العربية

الجزء العاشر

مطبعة التحرير
١٩٥٨

نشأة الخلاف فى النحو
بين البصريين والكوفيين

للأستاذ
مصطفى السقا
الأستاذ السابق بقطبة الآداب

(١)

البصرة والكوفة من أعظم الأمصار التى استحدثها العرب فى الدولة الإسلامية ، إبان نهضتهم الدينية ، وخروجهم من جزيرتهم لفتح ممالك كسرى وقيصر ؛ وفيهما ثم فى بغداد وضعت أسس المدنية الإسلامية الكبرى ، التى امتدت ظلالها ، حتى شملت أكثر المعمور من الدنيا القديمة ، فى آسيا ، وإفريقية ، وبعض أطراف من أوربة .

أنشأ البصرة سنة ١٤ للهجرة ، الصحابى عتبة بن غزوان ، أحد القواد فى جيش الصحابى الجليل « سعد بن أبى وقاص » ، وقد وجهه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لفتح مملكة فارس وما وراءها بعد خلافة أبى بكر . وأنشأ الكوفة - بعد ذلك بنحو سنتين - أمير الجيش سعد بن أبى وقاص نفسه ، فى موضع تخيره لها ، أسفل من موقع الحيرة والأنبار ، اللتين عرفهما العرب قديما ، ووفدوا عليهما للتجارة ، وأخذوا من طرائفهما وثقافتهما أشياء كالخط العربى الذى نقله ثلاثة من أعراب طيء إلى جزيرة العرب .

استحدث العرب المصرَيْن الناشئين « البصرة والكوفة » على الجانب الشرقى لنهر الفرات ، الذى يجرى فى أرض السواد ، منحدرا من جبال إرمينية فى الشمال ، ويصب فى الخليج الفارسى ، بعد أن يتحد مع نهر دجلة الكبير ، فيكونا مصبا واحدا واسعا يعرف بشط العرب ، غير أن البصرة أقرب إلى المصب وهى فى بيئة مائية بحرية . أما الكوفة فإلى الشمال ، على مقربة من ضفة الفرات نفسه ، تحيط بها أودية وبرارى متصلة بأرض العرب .

وكان اختيار هذين المكانين لتأسيس هذين المصرَين بين جزيرة العرب والفرات ، تحقيقا لرغبة من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، الذى أوصى قائد جيوشه سعد بن أبى وقاص ، ألا يجعل بينه وبين جند المسلمين ماء ، حتى يستطيع إمداد الجيوش بالأمداد المتتابعة إذا صال بهم الأعداء .

وقد توافر فى هذين الموضعين من الأسباب ما رغب كثيرا من القبائل العربية فى أن تجلو عن مواطنها الأصلية ، فى الجزيرة العربية ، وتنزل المصرَيْن المحدثين : من جمع بين مظاهر البداوة والحضارة فيهما ، وكونهما غير بعيدين عن بيئتهم وأرضهم العربية وسهولة اتصالهم بأوطانهم وقبائلهم فى البادية ، وسهولة اتصالهم بالمدينة مقر الخلافة الإسلامية ؛ هذا إلى وفرة الماء والمراعى التى يحتاجون إليها فى علف دوابهم وخيولهم .

وكان الغرض الأول من تأسيس هذين المصرين أن يكونا مركزين لاستقرار جند الخلافة فيهما ، وبعثهم منهما لفتح الممالك المتاخمة لأرض العرب ؛ ولذلك روعى فى تخطيطهما سد الحاجة الدينية والعسكرية أولا ، فجعل فى كل منهما مسجد كبير لصلاة الجماعة ، ودار للإمارة والأداة الحكومية ، يتفرع حولهما أحياء لسكنى القبائل . وكان لقبائل اليمن فيهما قسم خاص ، ولقبائل مضر قسم كذلك . وكانت كل قبيلة تسكن شارعا أو حارة ، ليسهل على رؤساء القبائل وعرفاء الجند الاتصال بهم ، وجمعهم للحرب ، وتدوين أسمائهم وأعطياتهم فى ديوان الجيش ، ومعرفة من فقد منهم أو قتل ، لتطبيق أحكام المواريث ؛ وتوزيع الغنائم وما إلى ذلك .

ومع ماكان بين حياة أهل المصرين من تشابه كثير ، كان بينهما خلاف جوهرى أيضا فى كثير من الأمور .

فقد كان موقع البصرة فى بيئة بحرية ، كما قدمنا ، وكانت السفن تصل إليها من الخليج الفارسى حاملة طرائف المشرق وتجارته ، فكانت حياة أهلها مرتبطة بهذه البيئة التجارية الحضارية ، على حين كانت الكوفة على أبواب البادية ، فكانت حياة أهلها عربية خالصة .

وكان لهذا العامل الطبيعى أثر كبير فى اجتذاب أنواع السكان الذين سكنوا كلا من المصرين ، فكثر المرتزقون من حياة البحر والتجارة فى البصرة من هنود وسنديين ، وفرس ، وسريانيين ، وأنباط ، ويهود ، ويونانيين ، وغيرهم . وكان فيهم مثقفون نهلوا من ثقافة المشرق فى جنديسابور وغيرها من المراكز الثقافية القديمة . وكان فى الكوفة أشباه هذه الأجناس ، إلا أنهم لم يبلغوا فى الكثرة مبلغ النازحين إلى البصرة من الغرباء . أما العناصر العربية وخاصة اليمنية ؛ فكانت فى الكوفة أكثر منها فى البصرة ، وقد امتازت بسكنى الأسر الكبيرة من أشراف العرب ، كآل زرارة الدارميين من تميم ، وآل زيد الفزاريين ، وآل ذى الجدين الشيبانيين ، وآل قيس الزبيديين ، وسكنها نحو سبعين من الصحابة ، على حين لم يسكن البصرة منهم إلا اثنان هما : أنس بن مالك ، وعتبة بن غزوان ، وسكنها من عرب اليمن الأزديون ، وبعض قبائل من تميم ، مع كثير جداً من الموالى الذين دخلوا فى الإسلام ، وعاشوا مع سادتهم من العرب ، جنباً إلى جنب .

وخلاصة هـذا كله أن الحياة فى البصرة كانت مختلطة أشد اختلاط بين العرب وغيرهم من الأجناس الأجنبية ، حين كانت الحياة فى الكوفة تكاد تكون عربية خالصة .

وكان من النتائج اللازمة لذلك كله أن المجتمع البصرى خلا أو كاد يخلو من الفواصل الطبقية بخلاف المجتمع الكوفى الذى كانت تسود فيه الطبقات سيادة ظاهرة قوية .

وكان لهذا الطابع العام الذى يميز بين نوعى الحياة فى المصرين أثر كبير فى طابع الحياة العقلية والثقافية لكل منهما ، فقد حمل الأعاجم إلى كل من المصرَيْن كثيرا من معارفهم وطوابع ثقافتهم ، فكان حظ البصرة من ذلك أكبر وأعظم من حظ الكوفة ، ولذلك ازدهرت الحياة العقلية والحضارية فى البصرة ازدهارا قويا مبكرا . وأول ما ظهر من ذلك احتكاك الإسلام بغيره من الأديان فى العقائد أول الأمر مما أدى إلى ظهور بعض الفرق الإسلامية فيها للدفاع عن الإسلام ، كالمعتزلة وغيرهم من أصحاب الآراء . وعظم النشاط الفكرى ، فظهرت فيها عناصر من الثقافة اليونانية ، وقد ترجم ابن المقفع أو غيره منطق أرسطو ، فعرفه العرب وأتقنوه ، للتسلح به فى الجدل الدينى ، وكان أشد الناس عناية به المعتزلة . وعرفت منه البصرة والكوفة جميعا عنصر «القياس» الذى استغله نحاة البصرة فى الدراسة النحوية الناشئة ، فكان عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، المتوفى سنة ١١٧ هـ يطرد «القياس» فى أحكام النحو ، واستغله فقهاء الكوفة فى أحكام الشريعة ، فكان أبو حنيفة النعمان وتلاميذه وأشباههم ، يقيسون فيما لم يرد فيه نص قرآنى ، فاستحدثوا بذلك مذهبا فقهيا جديدا مخالفا لمذهب الإمام مالك وأهل الحجاز الذين يعولون بعد القرآن على نصوص الأحاديث الصحيحة ، وهى كثيرة فى بيئتهم ، لكثرة الرواة والحفاظ فيه من الصحابة والتابعين .

واستمرت البصرة دائبة على خلط معارف العرب ومزجها بمعارف من يساكنهم من الجاليات الأجنبية المختلفة ، وخاصة من أخذوا معارفهم عن مدرسة جنديسابور الفارسية اليونانية ، من الفرس والسريان وغيرهم ، حتى بلغت شأوا بعيدا فى النشاط الفكرى ، والتقدم العلمى .

أما الكوفة فكانت أبعد شيئا عن جنديسابور ، واقتضت حياة أهلها المطبوعة بطابع البداوة العربية ، أن يتوفروا على كل ما هو عربى أصيل ، ولذلك أكثروا من رواية الشعر القديم والمعاصر الذى يذكرهم بمجد أسلافهم ، وببلائهم فى حروب الإسلام ، مما يرضى طموحهم ، فكانت الكوفة أكثر شعراً وشعراء من البصرة ؛ وكثر فى الكوفة رواة الحديث ، لكثرة من بها من الصحابة ، والتابعين . ومن ثم كثر فيها المفسرون الأثريون ، الذين ينقلون التفسير رواية ، حتى

يصلوا به إلى النبي أو الصحابي ، وهو ما يعرف بالتفسير المأثور ، وقد كتبوا فى ذلك عدة تفاسير ، ذكر طائفة منها ابن النديم فى الفهرست. وكانت هذه الطريقة هى طريقة التفسير عند القدماء ، واستمرت إلى أن جاء الإمام محمد بن جرير الطبرى ، فجمع فى كتابه « جامع البيان عن تأويل آى القرآن » فى ثلاثين جزءا ، أكثر ما وعته لنا التفاسير القديمة ، ونظر فى أسانيد أصحابها ، ووازن بين أقوالهم ، وضعف الضعيف ، ورجح القوى ؛ بأدلة علمية نظرية ، أو فقهية ، أو لغوية ؛ وكان تفسيره هذا ختاماً لهذا الضرب من التفسير الذى عنيت به الكوفة عناية خاصة .

وكذلك عنيت الكوفة بفن القراءات عناية كبيرة فحرص أهلها على روايتها ، كما حرصوا على دراستها ونقدها ، وبيان مطردها وشاذها ، وتخرج فيها أكثر القراء المشهورين بالضبط والإتقان ، ممن شاعت قراءاتهم فى الأمصار الإسلامية فيما بعد ، كأبي عبد الرحمن السلمى ، وزِر بن حُبيش ، وعاصم بن أبي النَّجود ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وعلى بن حمزة الكسائى الذى كان إمام القراءة والقراء فى دار السلام .

هذه بعض المظاهر العامة التى اختلفت فيها حياة أهل البصرة عن حياة أهل الكوفة ، فى طبيعة المكان ، وفى خصائص المجتمع ، وفى الطابع العقلى العام .

يضاف إلى ذلك أن الحياة السياسية للعرب بعد مقتل سيدنا عثمان ، اقتضت انقساما سياسيا بين الزعماء ، فكانت وقعة الجمل بين أهل المصرين ، وقد انتصرت فيها الكوفة مقر الخلافة العلوية على البصرة ، التى اجتمع فيها المطالبون بدم الخليفة عثمان ، كطلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة ، رضى الله عنهم . ومنذ ذلك الحين عرفت البصرة بأنها « عثمانية » ، وعرفت الكوفة بأنها « علوية » ، لأنها كانت مقر خلافة أمير المؤمنين « علىّ » وشيعته . ونشأت بين المصرين أحقاد ، غضبا لمقتل عثمان ، ولكثرة من قتل من الفريقين فى تلك المعركة .

(٢)

وتكاد الروايات التاريخية تجمع على أن العرب أحسوا فى نحو منتصف القرن الأول الهجرى خطراً يهدد لغتهم وقرآنهم ، بسبب ما فشا من اللحن على ألسنة الموالى والأعاجم الذين دخلوا فى الإسلام بعد الفتوح العربية الكثيرة ، وخاصة عند قراءتهم القرآن . وقد تعداهم ذلك اللحن فسرى إلى الذرارى الناشئة من أبناء العرب ، بمخالطتهم الأعاجم من الخدم والحشم المجلوبين إلى قصور أشراف العرب ، مما استرعى انتباه الخاصة من الحكام ، وأهل العلم والرأى من العرب .

وتسند الروايات التاريخية إلى أبى الأسود الدؤلى (ظالم بن عمرو بن سفيان الكنانى ثم الليثى المتوفى سنة ٦٩ هـ) ، من أصحاب سيدنا على بن أبى طالب ، أنه أول من تنبه إلى هذا الخطر ، وأنه أول من فكر فى درئه عن اللغة والقرآن جميعا ، ونقلوا أنه شاور فى ذلك الإمام عليا ، فألقى إليه الإمام أبوابا فى النحو ، وقال له : « انح هذا النحو » . وقيل إنه شاور زيادا أمير العراق من قبل بنى أمية ، فأمره بوضع علامات الإعراب .

ونقل الرواة أن أبا الأسود استعان ببعض الكتاب على نقط المصاحف بمداد يخالف مداد الكتابة ، وفى مواضع من الحرف الأخير من كل كلمة ، تختلف باختلاف الفتحة والكسرة والضمة ؛ وأنه استمر مدة ينقط المصاحف ، ويعلم الناس نقطها وضبطها وأنه تخرج به فى ذلك أربعة من تلاميذه ، هم يحيى ابن يعمر ، وميمون الأقرن ، وعنبسة الفيل ونصر بن عاصم الليثى .

وقد سموا هذا القدر — من ضبط أواخر الكلمات بالنقط — إعرابا ، لأنه تمييز بين المضموم والمفتوح والمكسور من الكلم . والظاهر من بعض الروايات ، أن ذلك كل ما عمله أبو الأسود من محاولة للمحافظة على القرآن الكريم ، لأنه كان مقرئا للقرآن ، معنيا بتعليم الناس وإقرائهم إياه .

ولكن بعض الروايات يسند إلى أبى الأسود أنه وضع أبوابا فى النحو ، أو تلقف من سيدنا علىّ أبوابا منه ، كباب إن وأخواتها ، وباب التعجب ، وباب الفاعل ، وباب المفعول ... الخ ، وهذا مما يستبعده بعض الباحثين المعاصرين ، لقرب العرب فى عصر أبى الأسود من غضاضة البداوة ، إذ لا بد فى وضع قواعد العلوم من مدارسة واصطلاح ، لم تهيأ لهما عقول العرب بعد .

وأمام تضافر الروايات التاريخية الكثيرة التى تقول إن أبا الأسود وضع قواعد فى النحو الاصطلاحى ، يظن بعض الباحثين المعاصرين أن ذلك إن كان قد وقع ، فمن المتحمل أن يكون أبو الأسود قد استعان على تحقيق غرضه هذا ببعض العارفين بقواعد النحو السريانى الذى يكاد وضعه يقارن وضع النحو العربى فى زمنه ونشأته ؛ أو أنه استعان ببعض العارفين بقواعد النحو اليونانى ، من مثقفى البصرة ومترجميها ، وهم كثير ، لوجود تشابه بين النحوين فى كثير من مصطلحاتهما .

على كل حال ، يجد الباحثون فى نشأة النحو العربى الاصطلاحى على يد أبى الأسود الدؤلى كثيرا من الغموض ، لقصور الرواية التاريخية عن الإفصاح ، واكتفائها بالتلميح ، وهو لا يغنى شيئا فى تقرير تاريخ فكرة أو رأى علمى . وما قيل عن أبى الأسود ، يقال عن تلاميذه الأربعة ، الذين كان وكدهم وجلّ

عنايتهم مصروفين إلى نقط المصاحف ، وإقراء الناس ، فهؤلاء لم يكونوا نحاة اصطلاحيين ، وإنما سمى عملهم إعرابا ، لأنه كان مقدمة وتمهيدا للبحث فى علل الإعراب ، وهو مبدأ العمل النحوى الخالص .

وابتداء وضع قواعد النحو الاصطلاحى الواقعى ، كان على يد رجلين من أئمة القراء فى البصرة ، هما عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، وزميله أبو عمرو بن العلاء التميمى المازنى .

يقول محمد بن سلام الجمحى فى مقدمة كتابه طبقات الشعراء ، بعد أن ذكر تلاميذ أبى الأسود : « ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، فكان أول من بعج النحو ، ومد القياس والعلل . وكان معه أبو عمرو بن العلاء ، وبقى بعده بقاء طويلا (توفى أبو عمرو سنة ١٥٤ هـ) . وكان ابن أبى إسحاق أشد تجريدا للقياس . وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها » .

وهذا يعنى أن ابن أبى إسحاق أول من بحث فى القياس وعلل النحو . والقياس : هو إعطاء ما توجد فيه العلة الخاصة من كلام الناس ، حكم ما توجد فيه نفس العلة من كلام العرب . وكان الحضرمى يمد القياس ، أى يطرده ، ويجعله شاملا لا استثناء فيه ؛ فلا يحكم على ما خالف القياس بأنه شاذ ، وإنما يحكم بغلط القائل المخالف للقياس . وقد اشتهر فى دواوين الأدب أن الحضرمىّ كان يخطىء الفرزدق فى مواضع من شعره ، وكثيرا ما وقع بينهما التلاحى والتهاجى بسبب ذلك .

ووافقه على هذا المنهج تلميذه عيسى بن عمر الثقفى ، فكان يخطىء النابغة فى بعض أشعاره ، كما فى كتب الطبقات .

هكذا أراد ابن أبى إسحاق الحضرمىّ وتلميذه أن تحكم اللغة بضوابط حديدية ، يفرضها المنطق على المتكلمين باللغة جميعاً ، دون نظر إلى واقع اللغة ، واختلاف البيئات والقبائل ، وما كانت اللغة لتحكم بالقوانين العقلية ، وإنما المناهج اللغوية مناهج اجتماعية ، تنظر إلى ما بين أهل المجتمع الواحد من خلاف فى القوى والاستعداد والبيئات ، ولا تنظر إلى المثالية النظرية التى تعامل الناس بقانون واحد .

وكان أبو عمرو بن العلاء ، تلميذ الحضرمىّ أعرف من أستاذه بالطبيعة اللغوية ، إذ كان أعظم رواة البصرة علما بأشعار القبائل وأنسابهم ، وكان من أصحاب القراءات ، فخالف أستاذه وزميله الحضرمى فى بعض أصول المذهب البصرى ، فكان أبو عمرو يقيس على الأكثر الأشيع فى كلام العرب ، فأما ما خالف الأكثر الأشيع ، فلا يهدره ولا يخطىء قائله ، ولكن يعتبره لغة خاصة ، كما يعده عربيا فصيحاً .

وبهذا خفف أبو عمرو من حدة تجريد القياس ، التى اتصف بها منهج الحضرمى . بإهداره كلام المخالفين للقياس من العرب ، والقول بخطئهم .

ويلى هذين الإمامين فى حركة تأسيس النحو البصرى ، جماعة اشتهر منهم ثلاثة رجال تم على أيديهم استخراج جمهور قواعده ، بتطبيق أقيسته ، وتعليل أحكامه ، وهم عيسى بن عمر الثقفى ، ويونس بن حبيب الضبى ، والخليل ابن أحمد الفراهيدى الأزدى . وهؤلاء الثلاثة هم رجال الطبقة النحوية الثانية فى اعتقادى ، بعد تلاميذ أبى الأسود .

فأما عيسى بن عمر المتوفى سنة ١٤٩ هـ ، فتنسب كتب الطبقات إليه كتابين فى النحو ، يسمى أحدهما الجامع ، ويسمى الآخر الإكمال ، أو المكمل ، ولا يعلم أصحاب الطبقات عن هذين الكتابين شيئا ، إلا ما قاله بعض الرواة ، من أن الخليل اطلع عليهما ، ونعتهما بقوله :

ذهب النحو جميعاً كله
غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك « إكمال » وهذا « جامع »
فهما للناس شمس وقمر

وكان عيسى بن عمر قد أخذ النحو عن ابن أبى إسحاق الحضرمى ، ونهج منهجه فى تجريد القياس ، وتخطئة المخالفين له . روى محمد بن سلام الجمحى فى طبقات الشعراء ، عن يونس ابن حبيب . قال : « كان أبو عمرو بن العلاء أشد تسلما للعرب ، وكان ابن أبى إسحاق وعيسى ابن عمر يطعنان عليهم » اهـ ، وقد عاب عيسى ابن عمر على النابغة أشياء فى شعره لم يسلمها له أبو عمرو بن العلاء كما عاب أستاذه الحضرمى — من قبل — أبياتاً كثيرة على الفرزدق ، فوقع بينهما من اللجاج والخصومة شىء كثير .

وأما يونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٢ هـ فأخذ النحو عن أبى عمرو بن العلاء ، ونهج منهجه فى القياس . وكان له مذاهب وأقيسة تفرد بها ، كما يقول الكمال بن الأنبارى فى نزهة الألبا .

وأما الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ هـ على أرجح الأقوال ، فكان أعظم نحاة البصرة شأناً ، وأبقاهم فى العربية أثراً ، وهو شيخ النحو الاصطلاحى ، تم النحو على يديه خلقاً سوياً ، كامل الأصول والفروع .

أخذ النحو عن عيسى بن عمر تلميذ ابن أبى إسحاق الحضرمى ، كما أخذه عن أبى عمرو بن العلاء ؛ فمذهبه النحوى إذن يعتمد على القياس المنطقى مثل أستاذيه ، مع ما بينهما من خلاف فى بعض أوجه النظر ، فلم يكن يتشدد فى تجريد القياس ، تشدد عيسى وابن أبى إسحاق ؛ وإنما مال إلى قول أبى عمرو بن العلاء : إن المخالف للأشيع الأكثر — فى كلام العرب — عربى صحيح لا يهدر ، بل يحفظ ولا يقاس عليه .

وهذا هو المراد بتصحيح القياس الذى عناه أبو البركات بن الأنبارى بقوله فى ترجمة الخليل : « كان الغاية فى تصحيح القياس ، واستخراج مسائل النحو وتعليله » .

وينسب إلى الخليل أشياء ابتكرها ، منها كتاب العروض ، الذى حصر فيه أوزان الشعر العربى ، ومنها وضعه أول المعاجم العربية

المعروف بكتاب العين ، وهو الذى اخترع ضبط الحروف بالحركات (الضمة والفتحة والكسرة) ، فأغنى الكتاب عن الضبط الذى اخترعه أبو الأسود بالنقط المخالف مدادها لمداد المكتوب ؛ ولعله اقتبس هذا من نحو اليونانيين ، كما يستفاد من كلام الخوارزمى فى مفاتيح العلوم ، عندما ذكر أصل الضمة والفتحة والكسرة فى النحو اليونانى ، فكلامه مشبه لقول الخليل فى أن الحركات أبعاض الحروف .

أما النحو فليس للخليل فيه كتاب خاص ، وإنما أملى مسائله على تلميذه الملقب بسيبويه ، حتى قيل إن عامة الحكاية فى كتاب سيبويه ، عن أستاذه الخليل .

وسيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة ١٨٠ هـ . وقد تخرج فى النحو بالخليل بن أحمد ، ونقل عنه جمهور مسائله ، وحكى أقوال جماعة آخرين كيونس بن حبيب ، وأبى زيد الأنصارى ، وأبى عمرو بن العلاء ، وابن أبى إسحاق الحضرمى ، وعيسى بن عمر .

وهذا الكتاب هو أعظم أثر باق يمثل آراء النحويين البصريين المؤسسين ، وبه تخرج نحويو البصرة والكوفة جميعا ممن اشتغل بالنحو بعد سيبويه ، كأبى الحسن الأخفش الأوسط ، وأبى عمر الجرمى ، وأبى بكر المازنى وأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ، وهؤلاء هم شيوخ المذهب وأركانه ، الذين وضحوا معالمه واستكملوا قواعده ، ونقدوا واستدركوا وصححوا ما فى الكتاب من مآخذ ، وبسطوا ما فيه من إشارات ، وأوضحوا ما فيه من أصول وفروع ، وأقرءوه الناس ، وملئوا به الآفاق .

وبعض أساتذة المدرسة البصرية تخرج أعلام النحاة الكوفيين كعلى بن حمزة الكسائى ويحيى بن زياد الفراء ، وهما رجلا المذهب الكوفى وواضعا أسسه .

فأما الكسائى المتوفى سنة ١٨٩ هـ ، فكان شيخ القراء فى الكوفة بعد أستاذه حمزة بن حبيب الزيات ، ثم صار شيخ مدينة السلام فى صناعة الإقراء ، لم يمارس فنا غيرها حتى كبر ، ثم مالت نفسه بعد الكبر إلى النحو ، لما بين النحو والقراءة من رحم ماسة ، ولما مست إليه حاجة الأشراف فى بغداد وشتى نواحى الدولة من التماس المؤدبين لأولادهم ، لينشئوهم على العربية الفصيحة ، إذ كان اللحن معرة فى نظر الخاصة منذ قيام الدولة الأموية إلى ذلك الحين ، فأراد أن يكون بيده زمام فنى الإقراء والنحو جميعا ، ليكون جميع المقرئين والنحاة من تلاميذه ، وتبعا له ، يرشحهم للخدمة العامة فى جميع الأمصار والجهات ، بما له من نفوذ وسلطان عند البرامكة وغيرهم فى مدينة السلام .

لذلك تخبرنا كتب الطبقات ، أنه ذهب إلى البصرة ، ولقى الخليل ، وأخذ عنه ، وسأله عن علمه : من أى شىء استفاده ؟ فقال له الخليل :

« من بوادى الحجاز ونجد وتهامة » . فأسرع إليها الكسائى ، وأقام فيها مدة طويلة ، كتب فيها عن العرب الخلص كثيرا من أشعارهم ، حتى أنفد خمس عشرة قنينة حبر ، كما قالوا ، وعاد إلى بغداد بعد ذلك يحمل زاده الجديد ، فوجد الخليل قد مات . فناظر سيبويه مناظرته المشهورة ، وخلا له الجو بعد ارتحال سيبويه عن البصرة ، فقرأ كتاب سيبويه على الأخفش سعيد بن مسعدة ، ثم استقل عن مذهب البصريين ، وأقام مذهب الكوفيين ، مخالفا للبصريين فى بعض أصول مذهبهم ، وفى كثير من الفروع . وتابعه فى دراساته تلميذه الكبير يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، فدعما أصول المذهب الكوفى ، وأوضحا سبله ، وتلقاه عنهما كثير من التلاميذ .

(٣)

ومن هذا يعلم أن المذهب الكوفى استمد من المذهب البصرى كثيرا من أصوله وفروعه لأن الكسائى والفراء درسا كتاب سيبويه ، وتعلما منه النحو ، وعلى منهج نحاة البصرة بنوا نحوهم ، وبقياسهم قاسوا .

ومما يؤثر عن الكسائى قوله :

إنما النحو قياس يتبع
وبه — فى كل شىء — ينتفع

لكن الخلاف بين الفريقين اللذين تناظرا طويلا ، وشغلا الباحثين والدارسين بخلافهما حتى اليوم ، يرجع إلى سبب جوهرى فى طبيعة المذهبين ، فقد بينا أن نزعة المذهب البصرى ، منذ أسسه ابن أبى إسحاق الحضرمى ، نزعة عقلية فلسفية ، تميل إلى طرد القياس والأخذ بأحكامه العامة ، دون نظر إلى اختلاف القبائل فى بعض الظواهر اللغوية الخاصة .

وهذا الأساس صالح جدا لتعليم الناشئين من الذرارى ، وتعليم الراغبين — فى الاطلاع على الثقافة العربية والإسلامية — من الأعاجم ، ممن وضع النحو فى أول الأمر لإفادتهم قبل أى اعتبار آخر ، وهذا سر تفوقه على المذهب الكوفى واستمرار العمل به حتى الآن فى جميع الأمصار الإسلامية ، لأنه يريح المعلمين من كثرة القواعد والأحكام .

ولكن هذا المذهب البصرى فى قياسه العارم ، إجحاف شديد بكلام الفئات القليلة من العرب الفصحاء ، وفيه إهدار لكلام القبائل المخالفة لحكم القياس على الأفشى والأكثر فى كلام العرب ، ولهذا أكثر ابن أبى إسحاق الحضرمى وتلميذه عيسى بن عمر الثقفى من الطعن على العرب وتخطئة أمثال الفرزدق والنابغة فى أشعارهما .

وقد وجد الكوفيون الذين درسوا المذهب البصرى وأحكموه كالكسائى والفراء ، الثغرة التى ينفذون منها إلى قلب المنهج البصرى ،

وطعنه فى الصميم . إذ كانوا يمارسون فنونا كلها تقوم على الرواية الواسعة كالقراءات ، والتفسير والشعر ؛ فأنكروا على البصريين إهدار ما سموه غير فصيح من كلام بعض القبائل ، وجوزوا القياس على كل ما سمع من العرب ، حتى لو كان بيتا واحدا ، وإن خالف الشائع الأفشى فى كلام العرب ؛ وبناء على ذلك الأصل جوزوا أن تبنى قاعدة نحوية بالقياس على المثال الواحد ، وهو الذى سماه البصريون شاذا ، ولم يهدر الكوفيون شيئا من كلام العرب مطلقا ، مشهورا فاشيا ، أو غير مشهور.

والذى آثره الكوفيون فى منهجهم هذا أقرب إلى طبيعة اللغة من المذهب البصرى ؛ الذى قاسوا فيه على الأشهر الأفشى من كلام العرب ، ليلائموا بين النحو وحاجة الطالبين له الراغبين فى تعلمه ، فإن إهدار بعض الكلام العربى تحكم لا مسوغ له .

لكن هذا المذهب الكوفى — مع قربه إلى الواقع اللغوى — يعاب بكثرة ما ينبنى على النصوص المختلفة فى المسألة الواحدة ؛ من قواعد لا تنضبط بضابط واحد ، يسهل حفظه ، ويمكن التطبيق عليه .

هذا هو الجوهر الذى قام عليه الخلاف بين مذهبى البصريين والكوفيين فى النحو . وهناك مظاهر أخرى للخلاف بين الفريقين لا تبلغ فى الأهمية مبلغ هذا الأصل ، ولا نريد أن نوسع القول ببسطها الآن .

أما ما قيل وما يقال ، من أن سبب الخلاف بين أهل المصرين فى النحو هو العصبية السياسية ، إذ كانت البصرة عثمانية ، والكوفة علوية ؛ وكذلك ما يقال من أن الكسائى رأس مدرسة الكوفة أفسد النحو بما قاس على أشعار الحطمية وغيرهم من العرب الضعفاء الذين كانوا بقطربل وغيرها من سواد العراق ، فأكبر الظن أن هذا وشبهه كان من أسلحة الدعاية التى اصطنعها البصريون ضد خصومهم الكوفيين ، لهدم مذهبهم ؛ لأن البصريين كان يعز عليهم أن يسبقوا الكوفيين إلى تأسيس صناعة النحو فى البصرة ، قبل أن يعرفها الكوفيون بنحو مائة عام ، كما غرّهم ما لاقوا من النجاح الكبير السريع فى إتمام بناء النحو فى هذا الزمن القصير ، وأنهم توّجوا جهودهم فى ذلك بكتاب كبير خالد هو كتاب سيبويه ، الذى نهل منه البصريون والكوفيون جميعا ، وبه تخرجوا فى هذه الصناعة ، ثم يجىء الكوفيون فى آخر الزمان ، فيعيبون عليهم أصولهم ويخالفونهم فى كثير من فروعهم ، مع أن صناعة النحو عندهم كانت لا تزال ناشئة ، لم تستكمل أدواتها ولا وسائلها ، وليس لهم فيها كتب أو كتاب ضخم مثل كتاب سيبويه .

ولكن البصريين ينسون أو يتناسون أن الأساس العملى الذى قام عليه المذهب الكوفى أساس صحيح ، يمت إلى طبيعة اللغة بصلة قوية ، وقد استمد قوته من اعتماده على علوم الرواية التى كانت قد نضجت ، وتميزت قواعدها وأصولها فى الكوفة ، وكان الشعر

العربى — وهو الذى عليه المعول فى كثير من الأحكام النحوية — أكثر وأفشى فى الكوفة منه فى البصرة . وكان لذلك كله أثر قوى طبع النحو الكوفى بطابعه المتزن ، الذى يساير طبائع المناهج اللغوية الصحيحة .

(٤)

وقد استمر الخلاف بين المذهبين على أشده فى القرن الثالث بين تلاميذ الكسائى والفراء وخاصة أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبا ، وبين أعلام المذهب البصرى ، وخاصة أبا العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ .

ثم خف النزاع بين الفريقين المتناظرين ، ولم يبق منه إلا صور ضئيلة بعد وفاة زعيمى المذهبين : المبرد وثعلب .

على أن المذهب البصرى خرج من معركة النحو فى القرن الثالث ، قوى البناء كثير الأنصار ، كثير التآليف . وإنما كان ذلك كذلك ، لأن المذهب الكوفى مع صفاء جوهره ومتانة أساسه ، لم يجد من مؤسسيه ولا من تلاميذهم ، من يضع فيه كتابا كبيرا جامعا مثل كتاب سيبويه ، الذى كانت مباحث البصريين ودراساتهم تدور حوله ، فلم يترك الكسائى كتابا كبيرا فى النحو ، وكل ما تركه مختصر فى النحو للمبتدئين ، ذهب مع الأيام ، ولم يبق له أثر إلا فى الأندلس ، على ما نشير إليه بعد . والفراء ألف كتاب الحدود وغيره ؛ ولم يصل إلينا من كتبه إلا تفسيره « معانى القرآن » ، وهو تفسير لغوى ضخم ، عنى فيه مؤلفه بحل مشكلات القرآن اللغوية والإعرابية ، وتوجيهها توجيها خاصا غير توجيه البصريين ، وقد أخرجت دار الكتب المصرية منه الجزء الأول. وانتفع به الإمام محمد بن جرير الطبرى فى تفسيره « جامع البيان » . فكل ما عزاه فى تفسيره من توجيه مشكلات النحو إلى الكوفيين ، فعن معانى القرآن أخذه بلفظه فى أكثر الأحيان . وأما أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وهو أنجب تلاميذ المدرسة الكوفية بعد الفراء ، فإنما كان جل اهتمامه بإقراء تلاميذه كتب الكسائى والفراء وشرحها والتعليق على مسائل منها فى مجالسه وكتبه . ولم يجمع أحد من تلاميذ المدرسة الكوفية قواعد نحوهم فى كتب خاصة مختصرة أو متوسطة أو مبسوطة ، فكان لكل ذلك أثر قوى فى اختفاء معالم المذهب الكوفى الذى لم يعش أكثر من قرن ونصف قرن فى المشرق .

وهذا على عكس ما فعله أعلام البصريين الذين دأبوا على دراسة كتاب سيبويه ، وشرحه واختصاره فى صور مختلفة ، بين موجزة ، ومتوسطة ومطولة . ولم يغفلوا عن نقده والتعليق عليه ، وتقويم منآده .

وفى القرن الرابع ظهر علمان من أعلام المذهب البصرى ، كان لهما أكبر الأثر فى تثبيت قواعده ، وتجديد بنيانه وضمان البقاء له ، وهما أبو على الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، وتلميذه أبو الفتح بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، فقد

أمدّا المذهب البصرى بأفكار جديدة ، وحجج قوية وضحت أصوله ومناهجه ، وصححت فروعه وشواهده ، ومدت ظلاله إلى المغرب والأندلس ، فكان عليه المعول عندهم منذ القرن الخامس ، حتى نبغ فيه كثير من أئمتهم ، وتخصصوا فى إقراء الكتاب ، وشرحه ، حتى بعد أن خفت صوت النحو بالمشرق ، إلى عصر جلاء الأندلسيين عن وطنهم .

ومما أدى إلى سرعة ذهاب المذهب الكوفى من الشرق ، أن حركة التناظر والجدل فى النحو إبان القرن الثالث الهجرى ، أسفرت عن ضيق الناس وبرمهم بهذا الخلاف ، الذى يعلو فيه الصخب أحيانا على أشياء تافهة ، كالاختلاف على المصطلحات التى تسمى بها الأشياء ، مثل الجر ، الذى يسميه الكوفيون الخفض ، وضمير الفصل الذى يسميه الكوفيون عمادا ، والبدل الذى يسمونه « الترجمة » ... إلى آخر ما هنالك من مصطلحات لو تناولها الفريقان جميعا بلفظ واحد ، لكان ذلك أدعى لليسر والسهولة ، وفهم الناس عنهم فى غير عناء ولا إبهام .

وقد أدى ذلك إلى قيام مذهب نحوى جديد ، فى نفس القرن الثالث عرف بمذهب البغداديين ، ويمثله جماعة من العلماء لم يقصروا أنفسهم على الأخذ عن شيوخهم البصريين وحدهم ، أو الكوفيين وحدهم .

وإنما أخذوا عن الفريقين وانتخبوا من كل منهما ما يروقهم من الأحكام فى غير عصبية ولا تحيز ، وفى غير تعسف ولا تكلف .

ويمثل هذا المذهب طائفة ذكرها ابن النديم فى الفهرست ، كان من أشهرهم ابن قتيبة عبد الله بن مسلم (٢١٣ — ٢٧٦ هـ) وأبو حنيفة الدينورى (المتوفى سنة ٢٨٢ أو ٢٩٠ هـ) فى جماعة كثيرة . ومنهم من غلب عليه المذهب البصرى ، ومنهم من غلب عليه المذهب الكوفى ، ولكنه لم يحرم نفسه الأخذ عن المخالفين فى بعض المسائل .

ولم يعن أصحاب هذا المذهب البغدادى بالأصول النظرية لمذهبهم الجديد ولا احتفلوا بوضع أساس للانتخاب من المذهبين ، ولاجمعوا مسائلهم فى ديوان معين يرجعون إليه .

ولذلك شك بعض الباحثين المعاصرين فى وجود المذهب البغدادى هذا ، لعدم وجود منهج أو قواعد ثابتة له ، ولكنى وجدت بعض مسائل نحوية تنسب إلى البغداديين فى أدب الكاتب لابن قتيبة فى باب تعريف العدد المنكر . قال ابن قتيبة : « إذا أردت أن تعرف عددا تكثر ألفاظه ، نحو ثلاث مئة ألف درهم ، ألحقت الألف واللام فى آخر لفظ منها ، فقلت : مافعلت ثلاث مئة ألف الدرهم . هذا مذهب البصريين ، لايجيزون غيره . والبغداديون يجيزون : مافعلت الثلاث المئة الألف الدرهم » .

ووجدت بعض أصحاب الطبقات ينسب إلى ابن قتيبة تأليفا صغيرا فى النحو ، وممن ذكره السيوطى فى البغية ، وقد بحثت عنه كثيرا فلم أظفر به . أما الكتاب المنسوب إليه فى بعض خزائن الكتب بباريس ، فقد تبين أخيرا أنه ليس لابن قتيبة .

* * *

ولعل أكثر الآفاق الإسلامية أخـــذا بالمذهب الكوفى منذ نشأته ، أفق الأندلس ، فقد وفد جودى بن عثمان أحد طلاب العلم الأندلسيين على المشرق فى حياة الكسائى، وأخذ عنه كتيبه فى النحو ، وحمله إلى أهل وطنه ، فوجدوا فيه سدادا من عوز ، وكفاية لحاجة الناشئين من أبناء الأشراف وخاصة الأندلسيين فكانوا يتدارسونه إلى منتصف القرن الرابع الهجرى واستغنوا به ، إذ كانت الدراسة النحوية لا تزال عندهم ناشئة فى القرنين الثانى والثالث؛ إلى أن جاء محمد بن يحيى الرباحى الأندلسى ، إلى المشرق ، وأخذ كتاب سيبويه عن أبى جعفر بن النحاس ، ثم أدخله الأندلس وأقرأه تلاميذه ، وكان منهم أبو بكر الزبيدى صاحب كتاب « طبقات النحويين واللغويين » ، فكان ذلك مبدأ طور جديد من تاريخ النحو فى الأندلس .

على أنه يمكن القول بأن إقبال كبار الطلاب الأندلسيين على كتاب سيبويه لم يمح من أذهانهم المذهب الكوفى جملة ، وقد استقر عندهم نحو قرنين ، وإنما استمر العمل عليه عندهم ، وخاصة فى تعليم الناشئين ، ولذلك نرى ابن مضاء القرطبى (٥١٣ — ٥٩٢ هـ) فى كتابه « الرد على النحاة » ، الذى حققه ونشره الدكتور شوقى ضيف الأستاذ بجامعة القاهرة ، نرى ابن مضاء هذا يؤثر تخريجات الكوفيين ، فى بابى التنازع والاشتغال ، على تخريجات البصريين ، مما يدل على اعتماده مذهب الكوفيين ، الذائع فى الأندلس لعهده ، على الرغم من دخول كتاب سيبويه الأندلس منذ منتصف القرن الرابع .

ويظهر لى أن الأندلسيين كانوا يجمعون فى قراءة النحو وإقرائه ـ منذ عرفوا كتاب سيبويه ـ بين مذهبى البصريين والكوفيين ، على نحو ما كانت عليه حال البغداديين فى القرن الثالث الهجرى ، فلم يكن النحو فى الأندلس بعد القرن الرابع بصريا خالصا ، ولا كوفيا خالصا ، وإنما كان مزاجا منهما .

يؤيد هذا أننا نجد ابن مالك ـ وقد نشأ فى الأندلس ، وأكمل دراسته فى حلب عند ابن يعيش شارح المفصل ، ثم درس فى دمشق وغيرها من مدائن الشام ـ نجده تغلب عليه نزعة المزج بين النحويين بدرجة قوية ، بل نراه يرجح المذهب الكوفى فى كثير من الأحيان ؛ وقد رد ابن مالك إلى النحو الكوفى ـ بصنيعه هذا ـ كثيرا من اعتباره الذى فقده بعد القرن الثالث فى المشرق ، وكان فى عمله هذا إنصاف وتقدير للمذهب الكوفى ، أكثر مما حاوله أبو البركات ابن الأنبارى فى كتابه « الإنصاف ، فى مسائل الخلاف ، بين البصريين والكوفيين » ؛ فقد كانت نزعته فيه إلى تأييد المذهب البصرى ، واضحة قوية .

ومنذ ألف ابن مالك فى الشام كتبه المعروفة انتشرت ـ فيها وفيما جاورها من البلاد العربية ـ طريقته الخاصة فى النحو ، الجامعة بين كثير من النحو البصرى ، إلى قليل من النحو الكوفى ، يرجحه على نحو البصريين ، ويدفع عنه الوهن والضعف . وذاع ذلك واستفاض فى الشروح والحواشى ، التى شرحت تآليف ابن مالك أو دارت حولها ؛ مما لا يزال مرجعا للطلاب والأساتذة ، فى شتى البلاد العربية ؟